

## تحفز تركي وشيك لقفزة رابعة

عبد المنعم علي عيسى

عديدة، لكن الراجح فيها أن تسير الأمور وفق أحد سيناريوهين اثنين، الأول هو أن تذهب التوافقات التركية الروسية إلى قبول أنقرة بتنفيذ جزئي لاتفاق سوتشي ٢٠١٨ الخاص بإدلب، والجزئية هنا تتضمن سيطرة الجيش السوري على الطرقات الدولية التي تربط حلب بكل من اللاذقية وحمص وحماة، في مقابل أن تدفع أنقرة نحو السيطرة على رقعة غير معروفة الأبعاد في شمال إدلب بما يشبه «منطقة آمنة» ثانية شبيهة بتلك الجنوبي من المحافظة بالتزامن مع قبول روسي، يلقي موافقة أميركية أيضاً لتتطرق واشنطن فيها من أن وضعاً كهذا هو النوع الشامل لسياقات «قانون قبرص»، بسيطرة تركية على القسم الشمالي منها، وهو احتمال وارد، بل أيضاً مرجح حيث يمكن أن يشكل وضع كهذا، ضغوطاً ثقيلة على دمشق في مواجهة التحدي الأكبر راهنا والمتمثل بطريقة التعاطي مع ملف «اللجنة الدستورية» التي إن انعقدت في شهر شباط المقبل فإن ذلك سيغني بالضرورة إلى صمود هدنة إدلب التي أعلن عنها في ٧ الشهر الجاري، بعد أن تكون أنقرة قد قبلت بمهلة الشهرين، التي نكرتها تسريبات إعلامية روسية، للقيام بخطوات عملية من نوع فتح الطرق الدولية ومعالجة ملف «هيئة تحرير الشام»، فيما عدا ذلك فإن احتمالات التصعيد ستصبح هي الأكثر رجحاناً، بانتظار أن تتضح الصورة عبر مخرجات اجتماع برلين.

السيادة السورية، وفي ذاك فإن إعلان وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف يوم الجمعة الماضي بأن المبعوث الأممي غير بيدرسون سيزور موسكو، وكذا دمشق، في وقت قريب، يعني كخلاصة استجابة موسكو لضغوط تتعرض لها في هذا السياق دون أن يعني ذلك قبولها نهائياً ببدءاً تحديد جدول زمني لعمل اللجنة سابقة الذكر.

تبدو عملية الموازنة لعللاقة موسكو بكل من دمشق وأنقرة وكأنها قد دخلت في طور من النوع شديد التعقيد، وبمعنى آخر فإن موسكو تبدو مضطرة، في ظل حالة احتياج للأخيرة وتحالف مع الأولى، للحفاظ على هامش مناورة جامع للحالتين على الرغم من تناقضهما بفعل النزعة الهجومية التركية في سورية ومن ثم تمدداتها الأخيرة في ليبيا، والتي خرجت على الأغلب عن الحسابات الروسية، بمعنى أن موسكو التي أطلقت العنان لتثقيف الدور التركي في سورية بدءاً من آب ٢٠١٦ بعدما كان قد قارب على التلاشي مع انطلاق «عاصفة السوخوي» أيلول من العام ٢٠١٥، لم تكن مدركة تماماً لحدود «الزبقيّة» التي يمكن أن يمارسها الأتراك في علاقتهم بكل من الروس والأميركيين، وهي الحالة التي وضعت أنقرة في موضع المستفيد الأول بفعل حالة الاحتياج المتزايد لها من كلا الاثنین، وهذه الحالة تبدو أنقرة ماضية فيها نحو اتخاذ وضعية «الأرض المنخفضة» بدرجة أكبر مما سبق وعبرها تأمل أن تمكنها الوضعية السابقة من جلب كم أكبر من المياه المحيطة.

وفق المعطيات الراهنة، فإن السيناريوهات المحتملة في إدلب تبدو

ملف إدلب على أجندة اجتماع برلين الخاص بالأزمة الليبية الذي سينعقد يوم الأحد ١٩ الشهر الجاري» على أنه محاولة لتحشيد قوى عديدة كالولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وإيطاليا والصين ومصر والإمارات العربية إضافة إلى تركيا وألمانيا، هاميك عن تمثيل لمنظمات مهمة مثل الأمم المتحدة والاتحادين الأوروبي والأفريقي في ذلك الاجتماع، ولذا فإن طرح ملف إدلب في محفل كهذا يبدو أشبه بمناورة تركية متعددة الأغراض من بينها، إلى جانب التحشيد للرامي التركية، المقايضة للحصول على مكاسب أكبر، لكن المؤكد هو أن ذلك الطرح ما كان يمكن له أن يحدث لولا وجود قبول روسي به أيضاً، ولولا حدوث تلافيات باتت أوسع من سابقتها بين أنقرة وواشنطن في أعقاب لقاء المبعوث الأميركي الخاص بالأزمة السورية جيمس جيفري مع المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم قائل في ١٢ الشهر الجاري، والراجح هو أن تلك التلافيات قد تمادت في الطلب الأهم الذي جاء به جيفري والذي تمثل بوجوب أحداث تغيير سياسي كبير في بنية الحكم في سورية، الأمر الذي يفسر الآن الضغوط الكبيرة التي يشهدها ملف «اللجنة الدستورية» وضرورة انعقادها في شهر شباط المقبل بعد الاتفاق على تحديد جدول زمني لعمل تلك اللجنة، والفعل من حيث النتيجة ينطلق من مقدمة عنوانها أن حدوث اختراقات على صعيد إنجاز الدستور السوري المفترض من شأنها أن تكون «مثمرة» أكثر، وبما لا يقاس، عما يمكن أن يكون عليه الحال لو عادت إدلب إلى حضن

تشفي اللكتة الصادرة عن خطاب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي ألقاه في أنقرة يوم الثلاثاء الماضي، عن تحفز تركي وشيك لقفزة جديدة تحمل في ترتيبها الرقم ٤ منذ بدء التدخل العسكري التركي في سورية في آب من عام ٢٠١٦ الذي جرى في أعقاب المصالحة التركية الروسية مطلع هذا الشهر الأخير، ومثيلاتها الثلاث كانت قد سبقت كلاً من «درع الفرات» و«غصن الزيتون» و«نبيع السلام»، أما الرابعة الراهنة فهي تمهيد، كما يبدو، لتكرار واقع في شمال إدلب شبيه بذاك الذي أقرزته القفزة التركية الثالثة ما بين رأس العين وتل أبيض في شهر تشرين الأول الماضي.

كانت لغة أردوغان التي استخدمها تبدي تشدداً في ملفي سورية وليبيا على حد سواء، لكن اللافت هو أن ذلك الخطاب كان قد جاء بعد يومين فقط من اللقاء الذي جمع رئيس مكتب الأمن الوطني اللواء علي ملوك مع رئيس الاستخبارات التركية حقان فيدان في موسكو ١٢ الشهر الجاري برعاية روسية مما يؤشر، بل يمكن أن يرجح، أن ذلك اللقاء قد فشل أو على الأقل فإن طرفيه لم يستطعا إيجاد نقاط تلاق مشتركة حتى في الحدود الدنيا من التلافيات، ومن الممكن النظر إلى قول أردوغان في ذلك الخطاب: «إذا استمرت خروقات النار في إدلب فإننا نحن الذين سننتصدي لها هذه المرة»، على أنه مؤشر على اكتمال التحضيرات التي تهدف إلى إنشاء «منطقة آمنة» جديدة في شمال إدلب وبضوء أخضر روسي أيضاً، بينما يمكن اعتبار قول أردوغان يوم الجمعة الماضي ١٧ الشهر الجاري الذي جاء فيه: «إن بلاده سوف تضع

# الاحتلال التركي يكتف التغير الديموغرافي في رأس العين.. ويشن حملة اعتقالات في تل أبيض

«مسد» يطالب بالتكاتف لتحرير الأراضي من الاحتلال التركي ويتناسى الاحتلال الأميركي!

الوطن

طالب ما يسمى «مجلس سورية الديمقراطية - مسد» أبناء الشعب السوري بالتكاتف، والوقوف بدأ بيد، وإعلان حرب تحرير شاملة للأراضي المحتلة من تركيا، وفي مقدمتها عفرين، من دون أن يأتي على ذكر أن التحرير يجب أن يشمل الأراضي التي تحتلها أميركا في شمال وشرق سورية.

وفي الذكرى السنوية الثانية للعنوان الذي شنّه النظام التركي على منطقة عفرين بريف حلب الشمالي الغربي والتي صادفت أمس، أشار «مسد» في بيان، إلى أنه بتاريخ ٢٠ كانون الثاني من عام ٢٠١٨ شن جيش الاحتلال التركي ومرزقته هجوماً بربرياً على عفرين، واستخدم جميع أنواع الأسلحة الثقيلة والطائرات، ما أدى إلى استشهاد المئات من المدنيين، وسبب تهجير عشرات الآلاف من منازلهم، وسط قيام الاحتلال بعمليات التغير الديموغرافي، وارتكاب الانتهاكات والجرائم بحق

المدنيين وطبيعة عفرين. «مسد» في البيان الذي نشرته صفحاته على «فيسبوك» استنكر جرائم الاحتلال التركي بحق الأهالي، وقال: «عفرين كانت أكثر المناطق أمناً في سورية، واستقبلت العديد من النازحين من مختلف المناطق السورية قبل شن تركيا لهجماتها».

وأشار البيان إلى أن تركيا منذ البداية كانت لاعباً إقليمياً أساسياً، ولها أهدافها وحلمها الأثري، فحكومتها العادلة والتنمية تسعى لإعادة السلطنة العثمانية، ولم تتوان عن فعل أي شيء في سبيل تحقيق هذا الحلم وكان ذلك واضحاً منذ بداية الأزمة السورية. ولف إلى أنه «لم يعد بخاف على أحد المطامع التركية في الأراضي السورية رغم محاولات ساستها المستمرة في إبداء مظاهر التعاطف والإدعاء بنسج العلاقات على أسس حسن الجوار، لكن المنعطفات التي اجتاحت الحياة السياسية في البلاد كانت كافية لإظهار الأطماع التركية، فمنذ بداية الأزمة السورية التي بدأت في عام ٢٠١١ ظهرت بشكل لا يقبل الجدل نياتهم الاستعمارية، والحنين للماضي العثماني، باحتلال كل من

جربلس والباب وإعزاز، وحقدهم اللدني تجاه شعوب المنطقة بحجة الحفاظ على حدودهم، متناسين أن بلادهم منبع للإرهاب، ومركز للإرهابيين، من مختلف أصفااع الأرض، وأضح ممراً آمناً لعبور التنظيمات الإرهابية إلى سورية، وتانش البيان المجتمع الدولي، ومجلس الأمن، ومنظمات حقوق الإنسان، ودول التحالف، وروسيا الاتحادية لإنهاء الاحتلال التركي لعفرين، وعودة أهلها المهجرين قسراً إلى منازلهم.

كما طالب البيان «أبناء شعبنا في سورية بالتكاتف، والوقوف بدأ بيد، وإعلان حرب تحرير شاملة للأراضي المحتلة من قبل تركيا، وفي مقدمتها عفرين المقاومة». ولم يأت «مسد» في بيانه، على التحدث عن ضرورة تحرير الأراضي التي تحتلها أميركا في شمال شرق سورية، حيث تسطر قوات سورية الديمقراطية - قسد» التي تعتبر الدرع المسلح لـ«مسد» المتحالف مع الاحتلال الأميركي.



الاحتلال التركي يفرض حظر تجول في مدينة تل أبيض ويشن حملة اعتقالات (عن الإنترنت)

## أنقرة تحاول التغطية على مرزقتها في ليبيا وتقرير تؤكد مواصلتها إرسال الآلاف

الوطن - وكالات

بعد يوم على دعوة مؤتمر برلين إلى الامتناع عن أي أنشطة تؤدي إلى تفاقم النزاع الليبي، حاول رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان، التغطية على إرساله مرزقة تابعين له من سورية إلى ليبيا، بالزعم أنه أرسل مستشارين ومدربين فقط، في وقت أكدت تقارير إعلامية مواصلته إرسال الآلاف من المسلحين إليها.

ونقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء، عن أردوغان زعمه في لقاء مع قناة «cnn» التركية، «تركيا لم ترسل قوات إلى ليبيا حتى الآن، وإنما أرسلت مستشارين ومدربين فقط». كما زعم أردوغان، أن «الخطوات التي اتخذتها بلاده بشأن ليبيا حققت توازناً في المسار السياسي»، متعهداً بمواصلة «عمل هذا المسار في الميدان وعلى طاولة المباحثات».

وذكر أن عدم توقيع قائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر على وثيقة الهدنة له معان كثيرة.

وفي محاولة للتقليل من أهمية مؤتمر برلين لحل الأزمة الليبية، اعتبر أردوغان أن المؤتمر «اقصر على شهادة المشاركين فقط».

وفي محاولة لتبرئة نفسه من تأجيج الحرب هناك، نكر أردوغان أنه «في حال الالتزام بوقف إطلاق النار في ليبيا سيكون الطريق مههداً أمام الحل السياسي»، مؤكداً أن «تركيا وقفت ضد مقترح أن يشارك الاتحاد الأوروبي في مسار دعم السلام في ليبيا بصفة منسق عوضاً عن الأمم المتحدة».

وانعقد مؤتمر برلين، الأحد الماضي برعاية الأمم المتحدة بعد أن أعلن كل من الجيش الوطني الليبي وحكومة الوفاق الوطني التزامهما بوقف إطلاق النار اعتباراً من منتصف ليل ١٢ كانون الثاني الجاري، استجابة لمبادرة تقدم بها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والتركي رجب طيب أردوغان. ودعا البيان الختامي لمؤتمر برلين جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي أنشطة تؤدي إلى تفاقم النزاع أو تعارض مع حظر الأسلحة الأممي أو وقف إطلاق النار، بما في ذلك تمويل القدرات العسكرية أو تجنيد المرتزقة، كما دعا البيان، مجلس الأمن الدولي إلى «فرض عقوبات مناسبة على الذين يثبت انتهاكهم لإجراءات وقف إطلاق النار، وضمان تطبيق تلك العقوبات».

في سياق متصل، نكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، أن «ليبيا تحصد أرواح المزيد من المرتزقة السوريين الموالين للنظام التركي»، ولقت إلى أن قسماً من المسلحين المنضمين ضمن الميليشيات المسلحة التابعة للنظام التركي ممن توجهوا إلى ليبيا في إطار عملية نقل المرتزقة إلى هناك من قبل تركيا، بدؤوا رحلة الخروج من الأراضي الليبية باتجاه إيطاليا.

وأوضح «المرصد» أن «ما لا يقل عن ١٧ منهم وصلوا إلى إيطاليا بالفعل»، وفقاً لذويهم ومقربين منهم «فإن الذين خرجوا، عمدوا منذ البداية إلى اتخاذ هذا الطريق جسراً للعبور إلى إيطاليا، فما إن وصلوا إلى هناك حتى تخلوا عن سلاحهم وتوجهوا إلى إيطاليا، كما أن قسماً منهم توجه إلى الجزائر على أن تكون بوابة الخروج إلى أوروبا».

وفي تكذيب لمزاعم أردوغان، لفت «المرصد» إلى تواصل تسجيل أسماء الراغبين بالذهاب إلى طرابلس بالتزامن مع وصول دفعات جديدة ممن وصفوا بـ«المرتزقة»، مشيراً إلى أن عددهم بلغ الآن نحو ٢٤٠٠ مرتزق، فيما لا يزال ١٧٠٠ يتلقون التدريب في المناطق التي يحطها النظام التركي ومرزقته شمال شرق سورية.

وأوضح «المرصد» أن هؤلاء المرتزقة ينتمون إلى ميليشيات «لواء المعصم وفرقة السلطان مراد ولواء صفور الشمال والحمزات وفيلق الشام وسليمان شاه ولواء السمردق»، وأفاد بأن معلومات تشير إلى أن تركيا تريد إرسال ٦٠٠ مسلح من سورية إلى ليبيا. وأشار «المرصد» إلى أنه رصد وصول المزيد من جنث المسلحين السوريين الذين قتلوا في طرابلس، مشيراً إلى ارتفاع عدد القتلى حتى الآن إلى ٢٤ مسلحاً قال إنهم ينتمون إلى ميليشيات «لواء المعصم وفرقة السلطان مراد ولواء صفور الشمال والحمزات».

إلى أن اشتباكات جرت بين الطرفين، ما أدى لقتل عدد من مسلحي «قسد». وكان ما يسمى «مركز دير الزور الإعلامي» التابع لـ«قسد»، تحدث في وقت سابق من يوم أمس عن مقتل شخص قال: إنه «المسؤول عن تمويل خلايا التنظيم النشطة»، ويُدعى أبو الورد العراقي، في دير الزور، في حين لم تذكر وكالة «القامشلي» أي أبناء عن مقتله.

من جهتها ذكرت مواقع معارضة أن «أبو مليشيا» قوات سورية الديمقراطية - الورد العراقي» هو مسؤول بارز من تنظيم داعش يحمل الجنسية العراقية، وعرف بأنه مسؤول نفطي من التنظيم، ويسيطر على الخلايا النشطة فيه وبحركها.

من جهة ثانية، تحدث «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، عن وجود توتر متواصل بين القوات الروسية وقوات الاحتلال الأميركية في منطقة شمال شرق سورية، مشيراً إلى انتشار القوات الأميركية على مداخل ومخارج بلدة تل تمر الإسترانجية التي تعد عقدة وصل بين الحسكة - القامشلي - حلب، بالإضافة لانتشارها عند مدخل بلدة أبو رأسين ولفرق قرية غبيش، فضلاً عن تسخيرها دوريات مكثفة على استرداد حلب - الحسكة المعروف بـM4، منغ استخدام القوات الروسية لآلوتوتسترداد في المنطقة سوى باتجاه المناطق الحدودية مع تركيا.

وأراضيهم وتهجيرهم من المنطقة وتفرغها من أهلها وإحلال الإرهابيين وعائلاتهم فيها. في المقابل، وفي سياق توصل الاقتتال بين الإرهابيين من مدينة رأس العين أشارت المصادر الأولية إلى تجدد الاقتتال بينهم وسعت منذ فجر أمس أصوات رشقات نارية متبادلة بين الإرهابيين الذين ينتشرون في المدينة.

ولفت المصادر إلى تصاعد حدة الخلافات والتوتر بين مرزقة النظام التركي جراء رفض الإرهابيين المنتشرين داخل مدينة رأس العين الامتثال لأوامر مغادرتهم المدينة ليحل محلهم المرتزقة الذين طوعتهم قوات الاحتلال في صفوف شرطتها ممن اتبعوا دورات عسكرية في الأراضي التركية. وأشار إلى أن الكمين جاء أثناء قيام مسلحي «قسد» بالتعاون مع قوات من «التحالف الدولي» المزعوم ضد داعش، بحملة مداهمات في البلدة، موضحة أن الحملة العسكرية انطلقت من حقل العمر النفطي، وكان يرافقها الطيران الحربي والمرحلي التابع للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية. وذكرت المواقع أن إطلاق رصاص كثيف جرى في البلدة، بالإضافة إلى سماع أصوات لصافرات الإنذار من سيارات المداهمة، لافتة إلى أن الحملة تركزت في شارع النهر والشارع الرئيس في البلدة.

والترافق، نشرت وكالة «أعماق» التابعة لتنظيم داعش بياناً تبنت فيه استفهاف سوى مسلحي «قسد» في بلدة البصيرة، مشيرة

## التشيك تدعو لرفع الإجراءات القسرية المفروضة على سورية

# برلماني أوروبي: نظام أردوغان ديكتاتوري وعدواني

الوطن

نهاياتها كما هي ممارسات النظام السعودي وكيان الاحتلال الصهيوني الرامية إلى إطالة أمد الأزمة في سورية.

وشدد على ضرورة الوقوف إلى جانب سورية ومناصرتها في المحافل الدولية بشكل فعال حتى يتم رفع الإجراءات الاقتصادية الطاللة عنها وتحرير ما تبقى من أراضيها من الإرهاب والاحتلال، مؤكداً أن مستقبل سورية والعراق ولبنان ودول المنطقة لا يمكن أن يكون رهناً لإرادات الحكومات الإجرامية. بدوره، انتقد عضو البرلمان الأوروبي بيكسا، الممارسات العدوانية للنظام التركي بزعامة رجب طيب أردوغان ضد سورية ولاسيما اعتداءاته المتواصلة

بينما دعا رئيس المجموعة البرلمانية التشيكية للصدائة مع سورية ستانيسلاف غروسبيتش إلى رفع الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على سورية، وصف عضو البرلمان الأوروبي عن التشيك ميكولاش بيكسا النظام التركي بزعامة رجب طيب أردوغان ضد سورية بالديكتاتوري والعدواني.

كما ندد غروسبيتش، بحسب وكالة «سانا» بالسياسات الأميركية تجاه سورية وبالضغوط التي تمارسها ضدها، معتبراً أن هذه الإجراءات تقرب من